تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

إعادة رسم خرائط المنطقة اقتصاديًا شبكات تكامل وتنافس طاقة ونقل كهرباء

تعيد منطقة غرب اسيا وشمال افريقيا رسم خارطة التعاون والتكامل والتنافس فيما بين خطوط وشبكات وممرات الطاقة والكهرباء والنقل التجاري، وذلك في ظل تصاعد التحديات في مجتمعات دول هذه المنطقة، سواء على صعيد القدرة على البقاء والتكيف اقتصاديا، او مع التزايد السكاني الكبير والتوسع الحضري وتفاقم الازمات البيئية وتداعياتها

تساهم اتفاقات الطاقة والكهرباء والنقل العابر للحدود في رسم ملامح جديدة لاقتصادات دول المنطقة، وعلى اسس جديدة وطموحة، خصوصا مع تقديرات بأن الطلب على الكهرباء سيتزايد بنسبة 50% خلال العقد المقبل، في ظل التحديات البيئية والسعي الى خفض الانبعاثات الغازية والحد من الاعتماد على الوقود الاحفوري وحرق الغاز المنبعث من ابار النفط والغاز، فيما تتنوع الاتفاقات بين الدول التي تحاول بشكل عام، الاستفادة من مقدراتها ومقدرات حلفائها للحيلولة دون خسارة الفائض لديها او عدم انتاج ما يكفي من احتياجاتها حيث تقدر وكالة الطاقة الدولية ان الطلب الاقليمي على الكهرباء تضاعف 3 مرات منذ العام 2000.

يشهد الشرق الاوسط نموا سكانيا كبيرا خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، مع تقديرات بوصول عدد السكان الى اكثر من 540 مليون نسمة بحلول العام 2030. وقد ارتفع عدد السكان من حوالى 100 مليون في العام 1950 الى 380 مليونا في 2000، مما جعلها المنطقة الاسرع نموا سكانيا. لكن هناك تباينات ديمغرافية حيث يشهد اليمن والعراق نموا هائلا، بينما تتباطا معدلات النمو في تركيا وايران، وسيصل عدد سكان اليمن الى 74 مليون نسمة، ليتجاوز السعودية سكانيا. وسيتزايد سكان العراق ليصبح اكبر من ايران وتركيا سوية. اما دول الخليج، فسيرتفع سكانها من 59 مليون نسمة، الى 84 مليونا بحلول العام 2100.

تفرض هذه التحديات الديموغرافية على حكومات دول المنطقة، محاولة مواءمة قدراتها في مجال الطاقة والخدمات الكهربائية، والتحرك نحو التكامل والتعاون في هذه القطاعات، اضافة الى تنويع وتعزيز ترابطها عبر شبكات النقل والسكك الحديدة والتجارة العابرة للحدود.

وبينما تسعى مصر التي بلغ عدد سكانها نحو 120 مليون نسمة، رفع حصة الطاقة المتجددة لديها الى 42% من الكهرباء المحلية بحلول العام 2035، فان السعودية التي تخطى سكانها الـ 35 مليون نسمة، تحاول تحقيق نسبة 50% بحلول العام 2030. لهذا، فقد جرى الاعلان مؤخرا عن اتفاق ضخم للربط الكهربائي بين هذين البلدين العربيين، بقيمة 1.8 مليار دولار، وذلك لتقاسم انتاجهما الكهربائي، خصوصا ان الطرفين يسعيان الى تحسين واقعهما الكهربائي، مع تفاوت اوقات ذروة الاستهلاك بينهما.

يتيح هذا المشروع تبادل ما يصل الى 3 الاف ميغاواط من الكهرباء، مع اكتمال المرحلة الاولى منه قريبا والتي تشمل نقل 1500 ميغاواط، ولهذا فانه يكتسب اهمية استراتيجية للبلدين، حيث تعاني مصر من عجز كهربائي، بينما تحتاج السعودية الى تعزيز مواردها الكهربائية لتشغيل مشاريعها الضخمة وخصوصا مثلا مشروع مدينة نيوم القريبة من سيناء المصرية.

تتعاون شركتا "هيتاشي" اليابانية و"بريزميان" الايطالية في تنفيذ المشروع الذي يعتمد في غالبيته على خطوط نقل

طاقة عالية الجهد على اليابسة، ويشمل كابلات بحرية عبر خليج العقبة، ويغطي مسافة اجمالية تصل الى 1350 كيلومترا.

لقد ظهر هناك توجس اسرائيلي من مشروع التعاون السعودي - المصري هذا، حيث حذرت صحيفة "غلوباس" الاسرائيلية من ان المشروع يتم من خارج سياق الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الاوسط واوروبا (IMEC)، والذي رعت اطلاق فكرته ادارة الرئيس الاميركي السابق جو بايدن العام 2023، وهو عبارة عن شبكة نقل تتراوح من الشحن بالسفن من الهند وصولا الى السكك الحديد، والتي ستكمل طرقات النقل البحري والبري القائمة، وتشمل بنيته التحتية خطوط السكك الحديد التي تربط الامارات باسرائيل عن طريق السعودية

> **الحاجة الى الكهرباء تتزايد 50% وسكان المنطقة الى 540 مليون نسمة**

والاردن، فضلا عن الكابلات الكهربائية لتعزيز الاتصال الرقمي وانابيب تصدير الهيدروجين النظيف.

ليس سرا ان الولايات المتحدة تنظر الى مشروع (IMEC)، كخطة منافسة لاضعاف "مبادرة الحزام والطريق" الصينية، وليس من الواضح ما اذا كانت القاهرة والرياض تفضلان الاستعجال في ترابطهما الكهربائي وعدم انتظار المشاريع الاقليمية الكبرى كـ "IMEC"، ام ان فكرة الممر الهندي تراجعت اهميتها في ظل تبدل الحكم في البيت الابيض برئاسة دونالد ترامب الذي قد يعيد اقتباس فكرة المشروع وتحويها لطرحها مجددا باسمه لاحقا، في اطار تعزيز دمج اسرائيل اقتصاديا في المنطقة.

كذلك هناك مشروع يغير وجه المنطقة الاوسع، ولا يقل اهمية، وذلك تحت اسم "ممر الشمال - الجنوب" الذي يستهدف تلبية حاجة روسيا الدائمة للوصول الى المياه الدافئة، عبر بناء شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الملاحة البحرية بهدف تعزيز النقل والتجارة بين روسيا وايران والهند والقوقاز ودول آسيا الوسطى؛ حيث يربط عبر الاراضي الايرانية بين عاصمة روسيا الشمالية، مدينة ◄

تركيا واسرائيل

يقول خبراء ان من بين اسباب التوجس الاسرائيلي من التغلغل التركي في سوريا، توسيع انقرة دورها الاقليمي كمركز للطاقة خصوصا اذا ترجم ذلك عبر تنفيذ خطوط انابيب مستقبلية للغاز الخليجي نحو سوريا ومنها الى تركيا، وهو ما قد يضعف اهمية اسرائيل كمصدر طاقة الى اوروبا التي تفضل تنويع مصادرها بدل الاعتماد على مزود واحد.

في هذا الاطار، لا يزال مشروع خط انابيب الغاز القطري الى سوريا مطروحا على الطاولة، وهو مشروع قدرت كلفته بـ10 مليارات دولار وبطول 1500 كيلومتر وتعطل قبل نحو 15 سنة، مع رفض نظام بشار الاسد الموافقة عليه، والذي اعتبره كثيرون مثابة شرارة اضافية وقتها للحرب السورية.

وكان من المقترح في البداية نقل الغاز الطبيعي من حقل بارس الجنوبي /القبة الشمالية في قطر عبر المملكة السعودية والاردن وسوريا الى تركيا والاسواق الاوروبية، بما يقلل اعتماد اوروبا على الغاز الروسي، وتعزيز دور تركيا بصفتها مركزا حيويا للطاقة.

◄ وميناء سان بطرسبورغ المطلة على خليج فنلندا في بحر البلطيق، والعاصمة المالية والتجارية للهند مومباي (بومباي)، كما انه يتضمن خططا لبناء خطوط مواصلات فرعية تربط الممر بشرق ووسط اوروبا.

هناك 3 مسارات لـ "ممر الشمال - الجنوب"، اولها هو المسار الاوسط عبر بحر قزوين، حيث يبدأ المسار برا من سان بطرسبورغ شمال غرب روسيا الى منطقة استراخان الروسية على بحر قزوين ثم يتم الشحن بحرا بواسطة السفن الى ميناء بندر انزلي الايراني على ساحل بحر قزوين، ثم النقل برا الى ميناء تشابهار الايراني المطل على المحيط الهندي، ثم الشحن بحرا الى مدينة بومباي في الهند.

اما المسار الثاني فهو المسار الشرقي، وهو مسار بري ينطلق من روسيا الى ايران عبر المرور بكازاخستان وتركمانستان واوزبكستان. اما المسار الثالث، فهو المسار الغربي، وهو مسار بري ايضا لكنه ينطلق من روسيا الى ايران عبر اذربيجان، وهو ما يتطلب اكمال بناء خط سكة حديد رشت - استارا داخل ايران بطول 160 كلم لربط ميناء بندر انزالي الايراني مع شبكة السكك الحديدية الروسية عبر اذربيجان، وهو ما يوفر طريقا مباشرا لنقل البضائع.

الى جانب ذلك، هناك المشروع العملاق المتمثل بـ "طريق التنمية" العراقي - التركي الذي يستهدف اقامة بنى تحتية لطرقات نقل برية سريعة وسكك حديد بطول يتخطى 1160 كيلومترا، تربط ميناء الفاو الكبير في جنوب العراق بتركيا شمالا، بهدف اختصار زمن الشحن بين دول الخليج واوروبا من 33 يوما الى 15 يوما، ويعزز دور العراق كممر تجاري وتخفيف اعتماده على النفط، وذلك بتكلفة تقديرية تبلغ 17 مليار دولار.

من المتوقع ان يستكمل المشروع الذي انضمت اليه قطر والامارات كهبات مستثمرة، بمرحلته الاولى في العام 2028، بينما تستكمل المراحل اللاحقة بحلول العام 2050، وهو سيكون بمثابة بديل عن القنوات والممرات البحرية التقليدية، ويؤمن للعراق، ودول الخليج ايضا، ممرات تجارية بديلة.

في الوقت نفسه، تبذل دول مجلس التعاون الخليجي جهودا حثيثة منذ سنوات من اجل الربط الكهربائي مع دول عربية، من بينها الى جانب مصر، الاردن والعراق، وذلك الى جانب الخطوات الواسعة التي اتخذت من جانب دول الخليج الـ6 (السعودية، الكويت، الامارات، قطر، البحرين، وسلطنة عمان)

2.8 درجة مئوية

تفرض التحديات المناخية على دول المنطقة تعزيز تعاونها في مجال الطاقة والكهرباء. وقد ظهر التحول المناخي الذي يشهده الشرق الاوسط بارتفاع درجات الحرارة 2.8 درجة مئوية بين عامي 2013 و2022، وذلك مع تراجع واضح في مستويات هطول الامطار وتفاقم الجفاف، وتزايد الكثافة السكانية. ومن مؤشرات التدهور تراجع مستويات نهري دجلة والفرات، وهو ما يؤدي الى تضرر المحاصيل الزراعية، ويتسبب بمزيد من الهجرة نحو المدن المكتظة، ويعتبر العراق من اكثر الدول تضررا على هذا الصعيد، اضافة الى سوريا.

لترابطها كهربائيا من خلال شبكة تمتد على مسافة اكثر من الف كيلومتر، وتتضمن خطوط النقل والاسلاك البحرية. في حين تعتبر السعودية المنتج الاكبر للكهرباء بينها، وذلك بهدف تعزيز استقرار الشبكة وتجنب الانقطاعات المكلفة، مع قدرة كل دولة على الاستفادة من فائض الكهرباء لدى جيرانها عند ذروة الطلب.

هناك بالفعل اتفاقية سوق عربية مشتركة للكهرباء مدعومة من جامعة الدول العربية والبنك الدولي والصندوق العربي للإنماء والاقتصادي والاجتماعي، ووقعت عليها دول مثل مصر والاردن والكويت وليبيا والمغرب وفلسطين وقطر والسعودية والسودان وسوريا والامارات واليمن، لكنها تستهدف ربط 22 دولة عربية كهربائيا بحلول العام 2038، علما ان الجزائر وتونس وليبيا

> **تقاسم كهربائي بين مصر والسعودية وتوجس اسرائيلي بازاء القاهرة والرياض**

بدأت تنفيذ مشروع للربط الكهربائي بين بعضها البعض.

وشهد الربط الكهربائي بين الاردن ولبنان تطورا لافتا، بعد توقيع مذكرة تفاهم جديدة لاعادة احياء مشروعات الربط، ودعم جهود بيروت لمعالجة ازمة الكهرباء المزمنة، حيث وقعت وزارتا الطاقة في البلدين في 15 كانون الثاني 2026، هذه المذكرة لتعزيز التعاون المشترك في مجالات الكهرباء والغاز الطبيعي والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وذلك بهدف تفعيل مشروعات الربط الكهربائي والغازي وتبادل الخبرات الفنية والتنظيمية، بما يساهم في تحقيق امن الامدادات واستدامة التنمية الاقتصادية في البلدين، وهي اتفاقية تدخل حيز التنفيذ بمجرد توقيعها، وتسري لمدة 3 سنوات، قابلة للتجديد التلقائي في ما يعبر عن رغبة عمان وبيروت بإرساء شراكة طويلة في مجال الطاقة.

بعد ازمة الكهرباء الخانقة التي ضربت لبنان، كانت الولايات المتحدة طرحت فكرة ايصال الغاز الى لبنان، عبر انبوب خط الغاز العربي القادم من مصر نحو سوريا مرورا بالاردن، وجرى توقيع مذكرة تفاهم تتضمن خارطة طريق لتطبيق المشروع في ايلول العام 2021، لكن العقوبات الاميركية (قانون قيصر) وقتها على دمشق يبدو انها عرقلت التقدم في تنفيذه، علما ان مشروع خط الغاز العربي بدأ مع مطلع الالفية الثالثة انطلاقا من مصر على ان يربطه بتركيا ومنها يتم تصدير الغاز الى اوروبا، الا ان المشروع توقف عند سوريا قبل استكماله، خصوصا في ظل الاضطرابات والحروب الاهلية التي رافقت مرحلة "الربيع العربي" فيما بعد 2010-2011.

في الوقت نفسه، دخل مشروع الربط الكهربائي بين الاردن والعراق حيز التنفيذ عندما اعطى رئيس الوزراء العراقي وقتها مصطفى الكاظمي ونظيره الاردني بشر الخصاونة، في تشرين الاول العام 2022، اشارة البدء في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين البلدين، ودخلت حيز التنفيذ في اذار العام 2024، من خلال الربط بين محطتي الرطبة العراقية والريشة الاردنية، على ان تتضمن المرحلة الثانية تزويد منطقة القائم العراقية بالكهرباء بقدرات تصل الى 150-200 ميغاواط.